أسباب ورود الحديث وأثره في استنباط الأحكام

د. نوري عبدالرحمن إبراهيم
استاذ مساعد
كلية العلوم الانسانية، جامعة دهوك
اقليم كردستان العراق

المستخلص

الحديث النبوي الشريف يأتي في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم ضمن مصادر التشريع الإسلامي، ولبعض الآيات القرآنية أسباباً خاصةً عند نزولها تُسمى أسباب النزول، لذا نجد العلماء العاملين بَدَأوا يبحثون عن أسباب نزول القرآن وألفوا كُتُباً في ذلك، والحديث النبوي الشريف هو الآخر كان لبعض الأحاديث اسباباً لورودها تُسمى أسباب ورود الحديث. كما أَنَّ حُسْنَ فهم مُراد الله تعالى مِنَ الآيات القرآنية يكون عن طريق معرفةِ أسباب النزول التي تُعِينُ على فهم كتاب الله وتفسيره تفسيراً صحيحاً. و إنَّ حُسْنَ فهم مُراد رسول اللهِ صلى الله عليه وسلم مِنَ الحديث الوارد عنه يكون عن طريق معرفة سبب وروده الذي يُعِينُ على فهم فقهِ سُنَّةِ رسوله اللهِ صلى الله عليه وسلم فَهماً صحيحاً. فالعِلْمُ بأسبابِ النزول والعِلم بأسبابِ ورود الحديث يُعِينانِ المَرْءَ على حُسْنِ فهمِ مُرادِ الله تبارك وتعالى ومُراد رسوله اللهِ صلى الله عليه وسلم، وهو مِنَ النِعَمِ العظيمة التي يَمُنُّ الله تعالى بها على مِنْ يشاء مِنْ عباده، فالفهم عن الله وعن رسوله فضل؛ فما أوتيَ أحدٌ بعد الإيمان أفضل منه ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ ﴾(1)، وهوفهمٌ يؤتيه الله لِمَنْ يشاء مِن عباده. لذا يقتضي علينا البحث والتحصيل لعلم أسباب ورود الحديث؛ ليتسنى لنا فهمَ فقهِ سُنَّةَ رسول اللهِ صلى الله عليه وسلم فَهماً صحيحاً مجانبين الخطأ والزلل في ذلك. يقول ابن القيم الجوزية (691 ــ 751هـ) : ((سوء الفهم عن الله ورسوله أصلُ كلِّ بدعةٍ وضلالةٍ نشأت في الإسلام. بل هو أصلُ كلِّ خطأ في الأصول والفروع، ولاسيما إنْ أُضيفَ إليه سوء القصد))(2). أسباب ورود الحديث وأثره في استنباط الأحكام

الكلمات الدالة: الحديث النبوي الشريف، التشريع الاسلامي، فقه السنة.

1. المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على نبي الله ورسوله سيدنا محمد الذي أرسله الله رحمةً للعالمين. أمَّا بعد: الأحاديث النبوية الشريفة لِيَتُمَّ حُسْنَ فهمها والعمل بها على الوجه الصحيح؛ يستوجب كسب مجموعة مِنَ القدرات العلمية بالإضافة إلى المهارات الاستنباطية الخاصة بهذا الفن، والتي تُساعد الفردَ على الفهم الصحيح والسليم النهوض بالمهام التي هو بصددها بصورة صحيحة. فمن المهارات والقدرات المطلوبة للحديث الذي هو بصدد العِلمِ بمعرفة سببه، ويؤدي في المحصلة النهائية إلى الفقه الناضج الذي يُؤتي أُكُلَهُ. هذه القُدُرات والمهارات لابُدَّ للباحثِ من تحصيلها؛ ليتسنى له للبحث والنظر فيما بُنِيَتْ عليه الأحاديث، أو ما أحاط بها من أسباب عامة أو خاصة نَصَّ عليها في الحديث نفسه أو في حديث آخر. إنَّ بعض الآيات القرآنية لها أسباباً خاصة تُسمى أسباب النزول، كذلك فإنَّ لبعض الأحاديث أسباباً كانت وراء صدورها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تُسمى أسباب ورود الحديث. فكما أنَّ العِلْمَ بأسباب نزول الآية تُعِينُ على فهم القرآن الكريم وتفسيره والقصد منه، كذلك فإنَّ العِلْمَ بأسباب ورود الحديث يُساعد على فهم الحديث النبوي وفقهه، لا بل هو أكبر عَونٍ على ذلك الفهم. فإنَّ النهوض بدراسةٍ حول معرفة أسباب ورود الحديث والعلم بها والتقصي والبحث عن صحتها و حقيقتها وطرق معرفتها وتقسيماتها، ومدى متانةَ الأواصر بينها وبين فقه الحديث، فلذلكَ فإنَّ وَضْعُ معاييرَ وضوابطَ ـ ضروريةٌ جداً ـ للمتخصصين في علوم الحديث. لقد كان العلماء قديماً يعتمدون إعتماداً كبيراً على الرواية وَ جُلُّ عملهم كان قائماً على ما أفادته الأخبار، وقررته الروايات وكان هذا منهج من سَلَفَ إلاّ المحققين مِنَ العلماء الراسخين في العلم، الذين تَدَبَّروا القرآنَ وعرفوا وفهموا مقاصد الرسالة

المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز
المجلد 6، العدد 4 (2017)
استلم البحث في 2017/9/1، قبل في 2017/12/1
ورقة بحث منتظمة نشرت في 2017/12/20
البريد الالكتروني للباحث:Noorizan1@yahoo.com
حقوق الطبع والنشر © 2017 أسماء المؤلفين. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الابداعي النسبي – CC BY-NC-ND 4.0

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a118

الإلهية، وأدركوا حقيقة ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، فقاموا بعملية تصفيةٍ للروايات ونقدها أو نقضها، معتمدين على أساسين هما:

1 ـ علم السند الذي هو علم الرجال ويُسمى(علم الجرح والتعديل)، وهو الطريق الذي يضمن وصول الخبر إلينا صحيحاً، ومع ذلك إنهم لم يقفوا عند هذا الحدِّ كُلياً، بل أقاموا معه الأساس الآخر وهو علم الدراية بالمتن.

2 ـ علم الدراية: ويعتمد على العلم بمقاصد الشريعة ومحاور القرآن والسنة النبوية الكلية، وأصحاب هذا العلم قليلون إذا ما قارناهم بأصحاب العلوم الأخرى، ومن هؤلاء العلماء ابن تيمية (ت728هـ) والإمام الشوكاني(ت1250هـ) والعز بن عبدالسلام(ت660هـ) الذين لم يُسَلِّمُوا للروايات والأخبار عقولهم، بل ناقشوها وحاوروها على مُسَلَّماتٍ وأُسُسٍ وثوابت عندهم مما عُلِمَ من الدين والوحي بالضرورة(3).

أمَّا مِنْ ناحية أسباب ورود الحديث فَمِنَ الذين خاضوا في هذا المضمار وألَّفَ فيه الإمام البلقيني (ت805هـ)(4) في كتابه (محاسن الإصطلاح في تضمين ابن الصلاح)،ويليه ابن حجر (ت852هـ) في كتابه (نخبة الفكر)(5)، والإمام جلال الدين السيوطي(ت911هـ) في كتابه(تدريب الراوي)(6). بالإضافة إلى هؤلاء العلماء السابقين،فهناك ممن خاضوا هذا المضمار حديثاً وألفوا فيه منهم: د.محمد رفعت سعيد:في كتابه (أسباب ورود الحديث تحليل وتأسيس)، و محمد عصري:(في كتابه:ضوابط ومعايير) و د.طارق أسعد حلمي:في كتابه(علم أسباب ورود الحديث وتطبيقاته عند المحدثين والاصوليين) وغيرهم. وقد اكتملت شريعة الله تبارك وتعالى وذلك ببيان اصول الحلال والحرام بما جاء في نصوص القرآن و السُنَّةِ، ولكن هذه النصوص تَقْصُرُ أفْهامُ كثير من الناس عن فهم دلالاتها والأحكام المستنبطة منها، وعن وجه الدلالة فيها على هذه الأحكام، وتفاوت الأمةِ في مراتب الفهم لهذه النصوص كبير جداً بحيث لا يحصيه إلاّ الله تبارك وتعالى، فلو كانت الافهام متساوية لتساوت أقدام العلماء في العلم لكن هيهات ذلك. فعن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه قال:((...إلاّ فهماً يُعطيه الله رجلاً في القرآن...))(7)، فبيّن أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخص آل بيته ولا غيرهم واستثنى موهبةً من الله تعالى، وهي الفهم المُعَيَّن على الإدراك واستنباط المعاني. وعندما دعا النبي صلى الله عليه وسلم لعبدالله بن عباس فقال: ((اللّهُمَّ فقهْهُ في الدين وعلِّمْهُ التأويل))(8)، وفرق بين الفقه والتأويل، فالفقه هو فهم المعنى المراد، والتأويل إدراك الحقيقة التي يُؤَوَّلُ إليها المعنى، وليس كُلُّ مَنْ فقه في الدين كان عالماً بالتأويل، فالعلم بالتأويل يختص به الراسخون في العلم(9). نظراً لأهمية الموضوع في تحديد المطلوب مِنَ الحديث بصورة صحيحة ودقيقة، ولكونه متعلق بفقه الحديث؛ لذا ارتأينا البحث فيه من هذا الجانب، وعليه قسمت بحثي إلى ثلاثة مباحث هي :

المبحث الأول: تعريف علم أسباب ورود الحديث،ويشتمل على ثلاث مطالب هي:

المطلب الأول: تعريف علم أسباب ورود الحديث لغةً.

المطلب الثاني: تعريف علم أسباب ورود الحديث إصطلاحاً.

المطلب الثالث: أثر الزمان والمكان في ورود الحديث.

المبحث الثاني: علم أسباب ورود الحديث عند المتقدمين وأقسامه ويشتمل على ثلاث مطالب هي:

المطلب الأول: علم أسباب ورود الحديث عند العلماء المتقدمين.

المطلب الثاني: أقسام علم أسباب ورود الحديث.

المطلب الثالث: صلة سبب ورود الحديث بناسخ الحديث ومنسوخه.

المبحث الثالث: طرق معرفة سبب ورود الحديث وأنواعه،ويشتمل على ثلاث مطالب هي:

المطلب الأول: معرفة سبب ورود الحديث بالنص النبوي.

المطلب الثاني: معرفة سبب ورود الحديث بقول الصحابي.

المطلب الثالث: فوائد معرفة سبب ورود الحديث.

ثم ختمت بحثي بأهم النتائج التي توصلتُ إليها.

1 . تعريف علم أسباب ورود الحديث:

للتعرف عن كثب على علم أسباب ورود الحديث؛ لابد مِنَ الولوج إلى بعض التفاصيل الدقيقة وبيان مدى قوة الترابط بينها وتظافرها؛ للتوصل إلى نتائج يتمخض عنها إقناع القارئ بصحة ما تمخض عنه البحث عن طريق الدليل، ومنها التعريف بالعلم الذي يكون الباحث أو العالم بصدد البحث فيه.وقد فصلنا القول في بعض التفاصيل ضمن المطالب المندرجة تحت هذا المبحث،وأوجزنا في بعضها خشية الإطالة.

1 . 1 . تعريف علم أسباب ورود الحديث لغةً:

علم أسباب ورود الحديث لغةً: بما أنَّ الجملة مركبة من عدة كلمات، علينا تعريف كُلِّ كلمةٍ على إنفراد، ثم نحاول تعريف الجملة المركبة كوحدة واحدة، لنضع المقابل أمام الصورة الصحيحة للمدلول المطلوب.

1 ـ العِلم :*ع ل م*(العِلم)اليقين يُقال عَلِمَ يَعْلَمُ إذا تيقن وجاء بمعنى المعرفةِ أيضاً(10).

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a118

2 ـ أَسْبَاب:جمع مفرده(سَبَب):والسبب الحبل وهو ما يتوصل به إلى الاستعلاء ثم استعير لكل شئ يتوصل به إلى أمر من الامور فقيل هذا سبب هذا(11).

3 ـ وِرُود: جمع مفرده(وَرَدَ):ورد البعير وغيره الماء يَرِدُهُ وُرُدَاً بَلَغَهُ ووافاه من غير دخول وقد يحصل دخول فيه، و وَرَدَ زيد علينا ورودا حَضَر، و أَوْرَدَهُ غيرُه و اسْتَوْرَدَهُ، أي أحضره(12).

4 ـ الحَدِيث:ما يتحدث به و يُنْقل و منه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم(13).

علم أسباب ورود الحديث جملة مركبة:(الذي يَتحرَّر فِي سَببِ النزُولِ أَنَّهُ مَا نزلتِ الْآيَةُ أَيامَ وُقُوعِهِ)(14).عليه نقول: الذي يَتحَرَرُ فِي سَبَبِ ورود الحديث أَنهُ مَا ورد الحديث أَيامَ وُقوعِهِ(*).

1 . 2 . تعريف علم أسباب ورود الحديث اصطلاحاً:

سبب ورود الحديث إصطلاحاً:تعريفه كجملة: ((هو ما دعا الحديثَ إلى وجوده أيام صدوره... شرح التعريف: قولنا: "ما" يعم كل ما دعا الحديث إلى الصدور من واقعة، أو سؤال، أو طلب، أو حاجة، أو ما إلى ذلك من الدواعي.

قولنا: "دعا الحديث إلى وجوده" : هذا يشير إلى سببيته، أي ما كان سبباً لوجود الحديث، بحيث لولا ذلك لما كان للحديث وجود... وله صور عديدة، وهذا القيد احتراز عن عدة أمور منها:

أ ـ ارتباط الجزء بالكل كالركوع والسجود بالنسبة إلى الصلاة... لكن إذا حصل فزاد في عبادته المخصوصة بصفاتها المعلومة... يُخالف طبيعة هذه العبادة، كالركوعات الزائدة في صلاة الكسوف والقنوت في صلاة الوتر...فإنها منوطة بالأسباب.

ب ـ وهو كذلك احتراز من مناسبة الحديث التي كانت سبباً لذكر الصحابي له.

قولنا: "الحديث" وهو يعم ما يفيد حكماً شرعياً، أو لا. وما صدر بعد البعثة أو قبلها.

وإنما اخترنا لفظ "الحديث" لا "السُنَّة"،لأنَّ السُنَّة أحياناً تَفْرُقُ الحديث بِفَرْقٍ دقيق))(15). ومما يدل على ذلك، عن عبدالرحمن بن مهدي(ت197هـ)(16) قال: ((سفيان الثوري إمام في الحديث وليس بإمام في السنة، والأوزاعي إمام في السنة وليس بإمام في الحديث ومالك إمام فيهما))(17).

استنادا إلى ما سبق فإنَّ أسباب ورود الحديث إصطلاحاً:المراد منها معرفة مناسبة الحديث الذي قاله النبي صلى الله عليه وسلم، بمعنى سببُ مجيئ الحديث، أو المناسبة التي قيلت فيه، أو الحادثة، مما يقتضي جعله تشريعاً أو حكماً أو إرشاداً أو وعظاً ونصيحة. ومنزلة هذا الفن من الحديث كمنزلة أسباب النزول في القرآن الكريم، وهو طريق قويٌّ لفهم الحديث، لأنَّ العِلمَ بالسبب يورث العِلمَ بالمسبب(18).

1 . 3 . أثر الزمان والمكان في ورود الحديث:

إنَّ للزمان والمكان أثراً في ورود الحديث وذلك حسب الحوادث المتسببة لصدور الحديث، فالنص الديني أياً كان قرآناً أو حديثاً عند قِراءتهِ يجب ملاحظة مدى تأثير الزمان و المكان في معرفة ورود الحديث أو صدوره، إضافةً إلى ذلك هل هو لمرحلة أو واقعة معينة يشمل ذلك أثناء صدوره؟ أم أنَّ له إمتداداً إلى المستقبل؟ وما تأثير ذلك على أرضية النص وانعكاساته على أرض الواقع؟ والجواب على ماسبق هو بما يلي:

أولاً: أثر الزمان في ورود الحديث: هنا لابُدَّ من النظر إلى الظروف الزمانية المسببة لورود الحديث في ذلك الوقت بالتحديد كواقع الناس وأحوالهم وظروفهم، وخير مثال على ذلك على سبيل المثال لا الحصر، امتناع النبي صلى الله عليه وسلم عن نقض البيت وبنائه على أساس إبراهيم عليه السلام؛ لحداثة قومه بالكفر. ما يرويه الإمامان البخاري ومسلم عن أمِّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها، قالت: سألتُ النبي صلى الله عليه وسلم عن الجَدْرِ(19)، أَمِنَ البيتِ هو؟ قال: ((نَعَم)). قُلْتُ: فَما لَهُم لَمْ يُدْخِلُوهُ في البيت؟ قال: ((إنَّ قَومَكِ قَصَّرَتْ بِهِمُ النَّفَقَةُ)). قُلْتُ: فما شأنُ بابِهِ مُرْتَفِعاً؟ قال: ((فَعَلَ ذلك قَومُكِ، لِيُدْخِلُوا مَنْ شاؤُوا وَ يَمْنَعُوا مَنْ شاؤوا، و لولا أنَّ قَومَكِ حَديثٌ عَهْدُهُم بالجاهِلِيَّةِ، فَأخافُ أنْ تُنْكِرَ قلُوبُهم أنْ أُدْخِلَ الجَدْرَ في البيت وأن أُلْصِقَ بابَهُ بِالأَرْضِ))(20). وفي روايةٍ أُخرى أوردها الإمامان البخاري ومسلم واللفظ له: أيضاً عن أمِّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((لولا حداثةُ قومك بالكفر، لنقَضْتُ الكَعْبَةَ، وَلَجَعلتُها على أساسِ إبراهيم ـ فَإنَّ قُريشاً، حِينَ بَنتِ البيتَ،اسْتَقصَرَتْ ـ ولجَعلتُ له خَلفاً(21).))(22).

لدى قراءة النص بدقةٍ وتمعُّنٍ تبيَّنَ أنَّ السبب في إمتناع النبيّ صلى الله عليه وسلم عن هدم الكعبة وإعادة بنائِها على أساس إبراهيم عليه السلام كان سبباً زمنياً، وهو واقع المسلمين الجديد وظروفهم المستجدة، حيثُ إنَّهم كانوا حديثي عهدٍ بالإسلام، فخشي النبيُّ صلى الله عليه وسلم أنَّه إذا أحدثَ في بناء الكعبةِ أيَّ تغييرٍ سيترتب عليه مَفْسَدَةٌ أعظم.

إستناداً إلى ما سبق يقول الإمام الألباني: ((مِنْ فقه الحديث: يدل هذا الحديث على أمرين:

الأول: أنَّ القيام بالإصلاح إذا ترتب عليه مفسدة أكبر منه وجبَ تأجيلهُ، ومنه أخذ الفقهاءُ قاعدتهم المشهورة "دفع المفسدة قبل جلب المصلحة".

الثاني: أنَّ الكعبة المُشَرَّفة بحاجة الآن إلى الإصلاحات التي تضمنها الحديث لزوال السبب الذي مِنْ أجلهِ ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك، وهو أنْ تَنْفِرَ قلوب مِنْ كان حَدِيثَ عَهدٍ بشركٍ في عهدهِ صلى الله عليه وسلم ... ويمكن حصر تلك الإصلاحات فيما يلي:

1 ـ توسيع الكعبة وبناؤها على أساس إبراهيم عليه الصلاة والسلام، وذلك بِضم نحو ستة أذرع مِنَ الحِجْر.

2 ـ تسوية أرضها بأرض الحرم.

3 ـ فتح باب آخر لها من الجهة الغربية.

4 ـ جعل البابين منخفضين مع الأرض لتنظيم وتيسير الدخول إليها والخروج منها لكل مَنْ شاء))(23).

ثانياً: أثر المكان في ورود الحديث: إنَّ مَعْرفَةَ سبب ورود الحديث قد تُعِينُ على تحديد مكان ورود الحديث، فالحديث الذي ورد لِأجل معالجة مشكلةٍ تاريخية لها ظروفها وملابساتها الخاصة وليس له إمتداد خارج تلك الظروف والملابسات السائدة حين صدوره، فحالات المكان المتسببة في صدور الحديث وقتئذٍ مثل واقع المكان الذي ورد فيه الحديث، وموقعه،والأشياء التي حوله(24).

فعلى سبيل الإستشهاد لا الحصر مع وجود أمثلة كثيرة نقتصر على مثال واحد خشية الإطالة. أخرج الإمامان البخاري ومسلم عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((الحُمَّى مِنْ فَيحِ جَهَنَّم فأبردوها بالماء))(25).

لو دققنا النظر في الظروف التي قِيلَت فيه هذا الحديث لوجدناها ظروفاً بيئيةً خاصةً، ألآ وهو جَوُّ حجاز الصيفي الذي يتميزُ بحرارته وجفافهِ؛ ويُصيب الإنسان بضربة شمس إنْ تعرَّض له؛ فتنتج عنها الحُمَّى التي علاجها الماء، مع أنَّ الماءَ ليس علاجاً لِكُلِّ أنواع الحُمَّى. ((وقد أشكل هذا الحديث على كثير مِن جهلة الأطباء، ورأوه مُنافِياً لِدَواءِ الحُمَّى و عِلاجها، ونحنُ نُبَيِّنُ بِحول الله وقوَّتِهِ وَحْمَهُ وفِقْهَهُ فنقول: خِطابُ النبي نوعان: عام لأهل الأرض، وخاصٌ بِبَعضهم، فَالأَوَّلُ: كعامَّةِ خِطابِهِ،والثاني،كقولهِ:((...لا تَسْتَقْبِلُوا القِبْلَةَ بِغائطٍ ولا بَوْلٍ ولا تَسْتَدبِروها ولكن شَرِّقُوا أو غَرِّبُوا))(26).

فهذا ليس بخطابٍ لأهل المَشرِقِ والمَغرِبِ ولا العِراق ولكن لأهلِ المدينةِ وما على سَمْتِها كالشَّامِ وغيرها. وكذلك قَولُهُ: ((مابين المَشْرِقِ والمَغْرِبِ قِبْلَةٌ))(27). وإذا عُرِفَ هذا فَخِطابُهُ في هذا الحديث خاصٌ بِأهلِ الحجاز[و] ما وَالاَهُم. إذْ كان أَكثَرُ الحُمَّيَاتِ التي تَعْرِضُ لهم مِنْ نوع الحُمَّى اليومية العَرَضِية الحادثة عن شِدَّةِ حَرارَةِ الشَّمسِ، وهذهِ يَنفَعُها الماءُ الباردُ شُرْباً و اغتِساالً))(28).

فهذا الحديث وما شابهها مِنَ الأحاديث التي لتشريعها صلة بالزمان والمكان، فهو خاصٌ بها و لا يتعداها.

2 . علم أسباب الحديث عند المتقدمين وأقسامه:

إنَّ مِنَ الأمور المهمة التي يُفْهَمُ به النص، هو معرفة سبب نزوله إنْ كان قرآناً، وسبب وروده إن كان حديثاً؛ لأنَّ معرفة سبب النزول وكذلك سبب الورود يُعِينُ الباحثَ ويجعلهُ مُدركاً لحقيقةِ المعنى المراد وأبعادهِ، ومنتبهاً للوجه الذي يربط بين النص والحُكم المستنبط منه، والحِكمَةُ التي تنتُجُ من هذا الإرتباط، لأنه يُعِينُ المجتهدين في كُلِّ عصرٍ على إدراكِ تحقيق العِلَّةِ في كُلّ مِنَ الفرع والأصل عند القياس، ويسهل على المجتهدين الوقوف على الحكمة التي نتجت منها عند استنباط الأحكام للمشكلات الحادثة والنوازل المعاصرة(29). والمثال على ذلك على سبيل الاستشهاد لا الحصر، قال الإمام الشافعي في سبب ورود حديث((أقروا الطير على مكناتها))(30): ((كان أهل الجاهلية إذا أرادوا سفراً عَمَدُوا إلى الطير فَسَرَّحُوها، فإن أخذت يميناً خرجوا في ذلك الفأل، وإن أخذت يساراً، أو رجعت إلى خلفها - تَطَيَّرُوا ورجعوا. فلما أن بُعِثَ النبي، صلى الله عليه وسلم، قدم مكة فنادى في الناس: «أمكنوا الطير في أوكارها، وبَكِّرُوا على اسم الله».))(31).والعرب تقول في أمثالها: ((مَنْ لِي بالسانح بعد البارح))(**).

للتفصيل في ذلك قسمت هذا المبحث إلى عدة مطالب وكالآتي:

2 . 1 . علم أسباب الحديث عند العلماء المتقدمين:

إنَّ المصادر القديمة التي تناولت هذا الموضوع قليلة إنْ لم تكن شحيحة، وأنَّ من تناول هذا الموضوع لم يتوسع فيه كفاية، يقول الحافظ ابن حجر(ت852هـ):((مِنَ المُهِم مَعرفةُ سببِ الحديث وقَد صَنَّفَ فيه بعضُ شيوخ القاضي أبي يعلي ابن الفَرَّاء الحنبلي وهو أبو حفص العكبري(32)، وقد ذكر الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد(33): أنَّ بعض أهل عصره شرع في جَمْعِ ذلك وكأنهُ ما رأى تصنيف العكبري المذكور))(34). وممن يُعْتَبَر له قصب السبق في هذا المضمار هو الإمام البلقيني(ت805هـ)(35) مؤلف كتاب محاسن الإصطلاح، وهو عند تأليفه لهذا كأي مؤلفٍ يؤلفُ كتاباً في علمٍ من العلوم لم يسبقهُ إليه أحد، قد يذكر شيئاً وتفوت عليه أشياء، لذا جاءت دراسته مُقتضبة وغير مستوفية ومن غير ترتيب. ويُستدرك عليه عدم إيراده تعريفاً خاصاً

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a118

بسبب ورود الحديث في مُؤَلَفِهِ، لكنه قال:((وما ذُكِر في هذا النوع مِنَ الأسباب: قد يكون ما ذُكِر عَقِبَ ذلك السبب من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم أول ما تكلم به النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الوقت؛ وقد يكون تكلم به قبل ذلك لنحو ذلك السبب أو لا لسببٍ، وقد يتعين أن يكون أول ما تكلم به في ذلك الوقت، لأمورٍ تظهر للعارف بهذا الشأن))(36).

2 . 2 . أقسام علم أسباب ورود الحديث:

إنَّ علماء الحديث بذلو جهودا كبيرة قلَّ نظيرُها في جمع الأحاديث النبوية، وعند التدقيق والتمحيص يتضح أنَّ سبب ورود الحديث ليس على نمطٍ واحدٍ، وإنَّا على قسمين هما:

أولاً: ما له سبب قِيلَ لأجله: هناك من الأحاديث التي لها سبب في صدورها عن النبي صلى الله عليه وسلم، والأمر الذي قِيلَ الحديثُ بسببهِ، فإنَّ السببَ قد يُذكر في الحديث، على سبيل الإستشهاد لا الحصر، مثل حديث: ((أيُّ الأعمال أفضل؟))، فقد جاء جواباً لسؤالِ الصحابي،فقد أجاب النبي صلى الله عليه وسلم على نفس السؤال بعدة أجوبة حسب الصحابي السائل،فمن كان والديه أحياء؛أجابه بِبِرِ الوالدين،أو الصدقة، فكلٌ حسب طاقته أو وضعه، وقد لا يُذكر السبب في الحديث، عن سهل بن سعد قال: اطَّلَعَ رجُلٌ مِنْ جُحْرٍ في حُجَرِ النبي صلى الله عليه وسلم، ومع النبي صلى الله عليه وسلم مِدْرَي(37) يَحُكُّ به رأسَهُ، فقالَ: لَو أعْلَمُ أنَّكَ تنظُرُ لَطَعَنْتُ بهِ في عَينِكَ، إنَّما جُعِلَ الإستئْذانُ مِنْ أجلِ البَصرِ))(38).

مِنَ الملاحظ أنَّ اطلاع ذلك الرجل مِنْ جُحْرٍ في حُجَرِ النبي صلى الله عليه وسلم؛ كان سبباً لورود هذا الحديث وإنْ لم يُذكر السبب في الحديث، ولو لم يصدُر مِن هذا الرجل هذا الفعل لَما وُجِدَ هذا الحديث، إضافةً إلى ذلك تَرَتَّبَ عليه حكم آخر وهو علَّةُ الاستئذان، ويُقاسُ عليه مَنْعُ اطلاع الإنسان من شُبَّاكٍ إلى داخل بيت غيره(39).

ثانياً: ما لا سبب له: هناك أحاديث وردت عن النبي صلى الله عليه وسلم إبتداءً مِن غير أنْ يكون هناك سبباً خاصاً لورود ذلك الحديث، مثل أمْرِهِ صلى الله عليه وسلم و نهيهِ، وتوجيههِ، وإرشادهِ، وغير ذلك مما صدر عنه صلى الله عليه وسلم ولم يكن له سببٌ خاصّ. وعلى سبيل الإستشهاد لا الحصر، عن عبدالرحمن بن أبي بكرة عن أبيه رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: ((ألآ أُنَبِّئُكُمْ بِأَكبَرِ الكَبائِرِ))؟ ثلاثاً، قالوا: بلى يارسول الله، قال: ((الإشراكُ بالله، وعقوقُ الوالدين، وجلسَ وكان مُتَّكِئاً، فقال: ألآ و قَولُ الزورِ)). قال: فما زال يكررها حتى قُلنا لَيتَهُ سكت(40).

2 . 3 . صلة سبب ورود الحديث بناسخ الحديث ومنسوخه:

مما لا شكَّ فيه أنَّ الأهمية التي حاز عليها علم أسباب النزول مِنْ لدن أصحاب هذا الفن، فإنَّ تلك الأهمية تظهر أيضاً بالمقابل في علم أسباب ورود الحديث مِنْ خلال شرح الأحاديث، وبما أنَّ العلوم مترابطة وفي أغلب الأحيان أحدها مُتَمِمٌ للآخر وخاصةً إذا كانا في مجال واحدٍ أو مجالٍ متقارب، فَعِلْمُ ناسخ الحديث ومنسوخه له صلة وثيقة بِعلم أسباب ورود الحديث، فبعد أنْ يعرِف المتتَبع مناسبة الأحاديث التي هو بصدد دراستها يتبين له المتقدم من المتأخر والناسخَ مِنَ المنسوخ، فالنسخُ كما عَرَّفه العلماء بأنَّهُ:((رفْعُ الشَّارِعِ حُكماً مِنهُ مُتَقَدِّماً بِحُكمٍ مِنهُ مُتأَخِّرٍ...النسخُ لا يُصارُ إليهِ بالاجتهاد والرأي، وإنَّما يُصارُ إليه عند مَعْرِفةِ التاريخ، والصحابة أورعُ مِنْ أنْ يحكم أحدٌ منهم على حكمٍ شرعي بِنَسخٍ مِن غير أن يَعْرِفَ تأخر الناسخَ عنهُ))(41). كما أنَّ((بداية التعامل مع الروايات تكون بتوثيقها وإعمال المعايير النقدية لأهل الحديث فيها ومعرفة كلِّ رواية وما قِيلَ في الحكم عليها))(42). لذا يجب على الباحث أنْ يُشَمِّرَ لها ساعد التدقيق والتمحيص، فإنْ ظهر تضارب أو إختلاف أو تناقض بين النصوص؛ عليه أنْ يتعامل معها على أُسُسٍ علمية، كالجمع بين النصوص الصحيحة، فعند التيَقُّن من صحة الروايات فإنَّ المنهج الصحيح هو: الجمع بين هذهِ الروايات وتوجيهها في الموضوع الوارد فيهِ للخروج بالتأويل الصحيح، وليكون الجمع موفقاً وغير متناقض مع النص القرآني، حيث أنَّ هذا الجمع يُتيح الفهم السليم والدقيق للحديث من ناحية إرتباطه بمواقفه وظروفه وملابساته ضمن الموضوع الواحد.

فعلى سبيل الإستشهاد لا الحصر: ((فمنهُ ما عُرِفَ النسخُ فيه بتصريحِ رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك ك((كنْتُ نَهَيْتُكُمْ عن زيارةِ القُبُورِ فَزُوروها...))(43)، ومنه ما عُرِفَ بقول الصحابي ك ((كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوءِ مما مست النار))(44)، ومنه ما عُرِفَ بالتاريخ كحديث: ((أفطر الحاجم و المحجوم))(45)، وذكر الشافعي أنه منسوخ بحديث ابن عباس رضي الله عنهما: ((أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو مُحْرِم))(46)، فإنَّ ابن عباس إنَّما صحبه مُحْرماً في حجة الوداع سنة عَشرٍ... ومنه ما عُرِفَ بدلالة الإجتماع كحديث: ((مَن شَرِبَ الخمر فاجلدوه، فإنْ عاد في الرابعة فاقتلوه))(47)... دَلَّ الإجماع على نسخهِ. وإنْ كان ابن حزم خالفَ في ذلك، فخلاف الظاهرية لا يَقدح في الإجماع))(48).

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a118

3 . طرق معرفة سبب ورود الحديث وأنواعه:

إنَّ مِنَ العَوامل المهمة جداً والتي تُعِينُ على فَهمِ النَّص،هو مَعرفةُ سَبَبَ نزُولِهِ إنْ كانت آيات القرآن الكريم، ومَعْرفةُ سببُ ورودِهِ إنْ كان حديثاً نبوياً، فمَعْرِفةُ سببِ النزول ومعرفة سبب الورود يُبَصِّرانِ الباحث ويجعلانه مدركاً وجْهَ الحكمةِ الباعِثَةِ على تشريع الحُكم، بإعتبارِ أنَّ سببَ النزولِ أو سببَ الورود قرينة يُستَدَلُّ بها على الحكمةِ الشَّرعيةِ مِنَ الحُكْمِ في إطار العملِ الذي يجعل الباحثَ مُدركاً لحقيقةِ المعنى و أبْعادِهِ، ويستنتج العلاقة التي تربط بين النص والحُكْمِ المستَنْبَطِ منه،يقول محمد رأفت في كتابه:أسباب ورود الحديث:((مَعرفة سبب الورودِ تَجعلُ الإنسانَ مُدركاً لحقيقة المعنى بِأَبعادِهِ ويُعايشُ جزئيات الأسباب، ووجهُ الارتباط بين النص والحكم، والحكمة التي تكون في هذا الإرتباط، وهذا يُعِينُ المجتهدين في كُلِّ عصرٍ، لِمَعرفةِ الصفات المشتركة بين الفرع والأصل عند القياس، كما يُيَسر الوقوف على تحقيق الحكمة عند استنباط الأحكام للمشكلات المعاصرة))(49)، وهذا يُعِينُ المجتهدين في كُلِّ زمان على إدراك تحقق العلة في كُلّ مِن الفرع والأصل عند القياس، بالإضافة إلى أنه يسهل على المجتهد الوقوف على الحكمة عند استنباط الأحكام للمشكلات المستجدة والنوازل المعاصرة،ويقول ابن تيمية:((معرفة سبب النزول يُعِينُ على فهم الآية؛ فَإنَّ العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب؛ ولهذا كان أَصَحُّ قولي الفقهاء: أَنَّهُ إذا لم يُعْرَفْ ما نواه الحالِفُ، رُجِعَ إلى سبب يمينه وما هيجها وأثارها))(50).

إنَّ أسباب نزول القرآن إذا كانت مطلوبة لمن يفهمها أو يفسرها، فإنَّ أسباب ورود الحديث أشدُّ طَلَباً؛ لأنَّ القرآنَ الكريم عام وخالد بطبيعته، ويقول طارق الأسعد:((الحكمة الباعثة على تشريع الحكم مرتبطة بالمعنى المناسبة في محل الحكم و صِفَةَ وروده، والعمل بدواعي تحصيل المعنى المناسب في حمل الحكم يستدعي اعتبار ما يرد من القرائن ومقتضيات الأحوال بالنسبة إلى جهة الحكم من تخصيص العام وتقييد المطلق))(51).

3 . 1 . معرفة سبب ورود الحديث بالنص النبوي:

إنَّ معرفةَ سبب ورود الحديث بالنص النبوي؛ كقول النبي صلى الله عليه وسلم أو فعله أو تقريره صراحةً أو إيماءاً. عليه نكتفي على سبيل الاستشهاد لا للحصر خشية الإطالة بحديث واحدٍ لمعرفة سبب ورود الحديث، فعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: مَرّ النبي صلى الله عليه وسَلَّمَ بِتَمْرَةٍ مَسْقَطَةٍ، فقال: ((لَولاَ أنْ تكونَ صَدَقَةً لأَكَلْتُها))(52).

ف(لَولاَ) حرف امتناعٍ لوجود؛ إذَنْ سبب امتناع النبي صلى الله عليه وسلم عن أَكلِ هذه التمرة خشيةَ أنْ تكونَ مِن تمر الصدقةِ.

3 . 2 . معرفة سبب ورود الحديث بقول الصَّحابي:

مِنَ الطرق المهمة لمعرفة سبب ورود الحديث أيضاً قول الصحابي، وذلك كونهم شهود على نزول الوحي، وشهود وسامعون لأقوال النبي صلى الله عليه وسلم، إضافةً إلى تطبيقهم وتقليدهم لِأفعاله صلى الله عليه وسلم، وقد يكون هنا من الأقوال أو الأفعال موقوفاً على الصحابي((الموقوفُ، وهو المروي عن الصحابة قولاً لهم أو فعلاً أو نحوه، متصلاً كان أو منقطعاً... ما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه:كقول عائشة: ((كانت اليد لا تقطع في الشيء التافه))(&)... وما رواه البخاري عن جابر بن عبدالله،قال:((كنا إذا صعدنا كبَّرنا،وإذا نزلنا سبَّحنا))قولُ الصَّحابيّ: كُنَّا نقولُ أونَفْعَلُ كذا، إنْ لَمْ يُضِفْهُ إلى زمن النبي صلى الله عليه وسلم فهو مَوقوف الصحابي وإنْ أضافه فهو مَرفوع))(53).

فعلى سبيل المثال لا الحصر، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: ((ما صَلَّيتُ وَراءَ إمامٍ قَطُ أَخَفَّ صلاةً و لا أَتَمَّ من النبي صلى الله عليه وسلم، وإن كان ليسْمَعُ بُكاءَ الصبي فيُخفف مخافةَ أنْ تُفْتَنَ أُمُّهُ))(54).

يؤيد رواية أنس حديثه الآخر الذي يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، حيث قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إنِّي لأدخلُ في الصلاةِ، فَأُريدُ إطالَتها، فَأَسْمَعُ بُكاءَ الصَّبيِّ فَأَتَجَوَّزُ، مما أعْلَمُ مِن شِدَّةِ وَجْدِ أُمِّهِ مِنْ بُكائِهِ))(55).

ومِنْ ناحية أخرى فإنَّ الصحابة عندما كانت تُعرض لهم أمور لا نَصَّ فيها يجتهدون، وإنَّ إيرادهم الحديث في القضية أو الحدث المستجد للإستدلال بِهِ، فإنَّ هذا مِن إجتهادهم. من المعلوم فإنَّ المجتهد يجوز عليه الخطأ والصواب، ومع أنَّ للمجتهد أنْ يكتشف مقاصد النص ومراميهِ في ضوء الظروف المستجدة، على أنْ لا يتجاوز البيان النبوي أو يخرج عليه تحت ما يُسمى بالتفسير أو التأويل، الذي يؤدي إلى التحريف في المقصد و الإنحراف في السلوك إذا ما تجاوز المأثور(56).

3 . 3 . فوائد معرفة سبب ورود الحديث:

إنَّ معرفة سبب ورود الحديث النبوي الشريف والعلم به له فوائد كثيرة، يشتمل أغلب العلوم الإسلامية، وللمشتغلين بالحديث وعلومه والفقه على وجه الخصوص، ونلخص هنا أهم الفوائد المتأتية مِنْ هذا النوع:

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a118

1 ـ مِنْ طرق معرفة درجة صحة الحديث معرفة وجه الحكم على تشريع الحكم، والتفتيش عن القرائن الدالة على صحة الحديث، يقول ابن القيم الجوزية في المنار المنيف: ((ومن طرق معرفة الأحاديث المَوضُوعة ما يقترن بالحديث مِنْ القرائن التي يعلم بها أنَّه باطل))(57). وبإعتبار أنَّ سبب الورود قرينة يستدل بها على الحكمة الشرعية من الحكم في إطار العمل،يقول محمد رأفت:في كتابة: أسباب ورود الحديث: ((فمعرفة سبب الورود تُمكِّن من إدراك حقيقة المعنى والإحاطة بِأَبعادهِ ومعايشة جزئيات الأسباب ووجه الإرتباط بين النص والحكم والحِكمة التي تُكوِّنُ هذا الإرتباط، وهذا يُعِينُ في باب الإجتهاد على معرفة الصفات المشتركة بين الفرع والأصل عند القياس كما يُيَسِّرُ الوقوفَ على تحقيق الحكمة عند استنباط الأحكام للمشكلات المُعاصرة))(58).

ومن المشكلات المعاصرة إجازة تسعير السلع والبضائع للحاجة إليه عَنْ أَنَسٍ قَالَ: غَلَا السِّعْرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، سَعِّرْ لَنَا، فَقَالَ «إِنَّ اللَّهَ هُوَ المُسَعِّرُ، القَابِضُ، البَاسِطُ، الرَّزَّاقُ، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى رَبِّي وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يَطْلُبُنِي بِمَظْلِمَةٍ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ»: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ،وقال الإمام الألباني صحيح. (59) .

لكننا لودققنا النظر؛ نجد أنَّ الرسول صلى الله عليه وسلم لم يُرخِّص تسعير أثمان السلع والبضائع والمبيعات، لأنَّ الناس مُسلَّطون على أموالهم، والتسعير حِجْرٌ عليه، إلاّ ما كان فيه إستثناء في حالات نادرة بسبب الحاجة ولإقتضاء المصلحة، وما تستلزمه الدواعي إلى ذلك، وما تظهر به موافقة المصلحة لقصد الشارع الذي يتحقق به وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم(60). يتجلى ذلك من معرفة أنَّ((الحكمة الباعثة على تشريع الحكم مرتبطة بالمعنى المناسب في محل الحكم و صِفَةَ ورودهِ، والعمل بدواعي تحصيل المعنى المناسب في حمل الحكم يستدعي اعتبار ما يرد مِنَ القرائن ومقتضيات الأحوال بالنسبة إلى جهة الحكم من تخصيص العام وتقييد المطلق ونسخ المعاني المؤثرة في محل الحكم وغير ذلك))(61).لكن لفساد الزمان أجاز العلماء للحاكم تسعير بعض السلع دفعاً للضر عن الناس.

2 ـ سلامة الاستنباط من الحديث النبوي الشريف بعد فهمه على الوجه الصحيح، وذلك من خلال تخصيص الحكم به إذا ورد الحديث بصيغة العموم. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: ((معرفة سبب النزول يُعِينُ على فهم الآية، فإنَّ العِلمَ بالسبب يورث العِلمَ بالمسبب))(62). فلو دققنا النظر في قول شيخ الإسلام ابن تيمية يتضح لدينا بأنَّ((الأمر لا يختلف كثيراً في أسباب ورود الحديث عنه في أسباب نزول القرآن، فالفقيه والمجتهد بحاجة ماسَّةٍ إلى النظر في سبب ورود الحديث، حتى لا يحصل الخطأ في فهم النص وتنزيله على غير محلِّهِ))(63).

فإنَّ معرفة تفسير الحديث له أهمية خاصة؛ لكي يقود الباحث إلى تحقيق استنتاج المعنى المناسب في محل الحكم من خلال سبب الورود نجد أنَّ محمد الأسعد في كتابه علم أسباب ورود الحديث يقول: ((أنَّ أسباب ورود الحديث بصفتها الحديثية وموقعها من الروايات هي المحل الذي ينعقد به تخصيص الحكم من حيث تحقق قيود المناسبة بين المعنى العام والسبب الخاص الذي ورد عليه))(64).

إذن سبب ورود الحديث مرتبط بالظرف الذي لأجله ذكر الحديث وما أحاط به من الظروف والملابسات، وهذا ما يستفيد منه العلماء المتخصصون في هذا المجال في مسألة الإجتهاد وتنزيل الأحكام على النوازل والوقائع، كما يُستفاد منه في باب القياس وضم النظير إلى نظيره. وعلى سبيل المثال لا الحصر عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر، فرأى زحاماً ورجلاً قد ظُلِّلَ عليه، فقال:((ما هذا؟)) فقالوا: صائم. فقال:((ليس مِنَ البِرِّ الصوم في السفر))(65). فبمجرد معرفة سبب ورود الحديث يُفهم الحديث على وجهه الصحيح، ويكون الاستنباط منه سليماً، وأنَّ الصيام في السفر لا يكون مِنَ البِرِّ إذا بلغ بالمرء من المشقة والجهد مثل حال ذلك الرجل، بالإضافة إلى ذلك فإنَّ هذا الحديث لو لم يُخَصَّص بِسَبَبِهِ لما جاز الصوم في السفر مطلقاً، فهذا قد خصص العام وأنه قد يُعَيِّنُ المبهم، وقد يبين المجمل، أو يُقيِّد الحكم به إذا ورد النصُّ بصيغة الإطلاق.

نتائج البحث:

بعد هذهِ الجولة الممتعةِ مع هذا السْفرِ الجميل في هذا الموضوع الشيق الشائك، الذي لاغنى عنه للباحث المتخصص فيه، لبيان المراد من ورود الحديث بصورة صحيحة قياساً على أسباب نزول آيات القرآن الكريم، وقد لخصتُ النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث في النقاط الآتية:

1 ـ كما هو معلوم بأنَّ الحديث النبوي الشريف يأتي في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم ضمن مصادر التشريع الإسلامي، وكان لبعض آيات القرآن أسباباً خاصة تُسمَّى أسباب النزول، فالحديث النبوي الشريف هو الآخر كان لبعض الأحاديث أسباباً لورودها، سُميت بأسباب ورود الحديث.

2 ـ تبين لنا من خلال البحث بأنَّ سبب ورود الحديث ليس على نمط واحد، وإنَّما هو على أنماطٍ، كما أنَّ له عدةَ صورٍ و التي كانت سبباً لورود الحديث.

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a118

3 ـ على المتتبع أنْ يَلُمَّ بالظروف الذاتية والموضوعية التي كانت سبباً في ورود الحديث، فإنَّ عدم معرفة تلك الظروف سيكون سبباً إلى عدم معرفة السبب الحقيقي لورود الحديث، عليه لا يجوز التطرق إلى معرفة سبب ورود الحديث دون معرفة ظروفه.

4 ـ إنَّ مِنْ أوثق الطرق في معرفة سبب ورود الحديث النص النبوي نفسه صريحاً كان أو إيماءً، بعدها قول الصحابي المحكوم عليه بالرفع، مع دراسة جميع روايات سبب الورود إستناداً إلى قوة ارتباطها بمتونها.

5 ـ إنَّ حُسْنَ فهم مُرادِ الله تعالى من الآيات القرآنية يكون عن طريق معرفة أسباب النزول التي تُعِينُ على فهم كتاب الله وتفسيره تفسيراً صحيحاً. فالعلم بأسباب النزول والعلم بأسباب ورود الحديث يُعِينان المرءَ على حُسْنِ فهم مراد الله تعالى ومراد رسوله صلى الله عليه وسلم.

6 ـ على ما سبق يقتضي على المتخصصين في الحديث النبوي الشريف وعلومه على وجه الخصوص، وأصحاب العلوم الشرعية الأخرى على وجه العموم البحث والتحصيل لعلم أسباب ورود الحديث، ليتسنى للجميع فهم فقهِ سُنَّةِ رسول الله صلى الله عليه وسلم فهماً صحيحاً مجانبين الخطأ والزلل في ذلك.

7 ـ وأخيراً نتذكر قول ابن القيم الجوزية(691ــ 751هـ) رحمه الله:((سوء الفهم عن الله ورسوله أصلُ كلِّ بدعةٍ وضلالةٍ نشأت في الإسلام. بل هو أصلُ كلِّ خطأ في الأصول والفروع، ولاسيما إنْ أُضيفَ إليه سوء القصد)).

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين فما كان صواباً فمن الله، وما كان خطأً فمني ومن الشيطان، والصلاة والسلام على سيدنا محمد كلَّما ذكره الذاكرون وسها وغفل عن ذكره الغافلون.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1 ـ الإتقان في علوم القرآن: عبد الرحمن بن أبي بكر،(1394هـ - 1974م)، جلال الدين السيوطي(ت911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ،الهيئة المصرية العامة للكتاب.

2 ـ أسباب ورود الحديث تحليل وتأسيس:الدكتور محمد رأفت سعيد،(1414هـ)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، الطبعة الأولى.

3 ـ البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف:إبراهيم بن محمد بن حمزة الحسيني الحنفي الدمشقي،(1401هـ)، تحقيق: سيف الدين الكاتب،دار الكتاب العربي،بيروت ـ لبنان،الطبعة الأولى.

4 ـ تاريخ بغداد:أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي(ت463هـ) ،(1422هـ ـ 2002م)،تحقيق:بشار عواد معروف،دار الغرب الإسلامي ـ بيروت،ط1.

5 ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي:الحافظ جلال الدين السيوطي(849 ـ 911هـ) ،(1425هـ ـ 2004م)،تحقيق محمد أيمن بن عبدالله الشبراوي، دار الحديث ـ القاهرة.

6 ـ تذكرة الحفاظ :أبو عبدالله شمس الدين محمد الذهبي(ت748هـ) ،(1419هـ ـ 1998م)،دار الكتب العلمية ـ بيروت،ط1.

7 ـ جامع سنن الترمذي:محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي(ت279هـ)،تحقيق:أحمد محمد شاكر وآخرون،دار إحياء التراث العربي، بيروت،(بدون ط ،ت).

8 ــ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء :أبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني(ت430هـ) ،(1405هـ)،دار الكتاب العربي،بيروت ـ لبنان،الطبعة الرابعة.

9 ـ زاد المعاد في هدي خير العباد:محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبدالله بن قيم الجوزية(ت 751هـ) ،(1407هـ ـ 1986م) ،تحقيق: شعيب الأرنؤوط و عبدالقادر الأرنؤوط،مؤسسة الرسالة و مكتبة المنار الإسلامية،بيروت ـ الكويت،ط14.

10 ـ سبب ورود الحديث ضوابط ومعايير:الدكتور محمد عصري زين العابدين، (2006م)،دار الكتب العلمية ـ بيروت،ط2.

11 ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة وشئ من فقهها وفوائدها:أبو عبدالرحمن محمد بن ناصرالدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري الألباني(ت1420هـ)،مكتبة المعارف ـ الرياض،الطبعة الأولى،1415هـ ـ 1995م.

12 ـ سنن ابن ماجة:محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني(ت273هـ)،تحقيق:محمد فؤاد عبدالباقي،دار إحياء الكتب العربية ـ فيصل عيسى البابي الحلبي(د.ط.ت).

13 ـ سنن أبي داود:أبو داود سليمان بن الأشعث بن اسحاق الأزدي السجستاني(ت275هـ)،تحقيق:محمد محي الدين عبدالحميد،المكتبة العصرية،صيدا ـ بيروت،بدون تاريخ.

14 ـ سنن الترمذي:محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي(ت279هـ) (1395هـ ـ 1975م)،تحقيق محمد شاكر وأخرون،شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر،الطبعة الثانية.

15 ــ سير أعلام النبلاء:شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز الذهبي(ت748هـ) , (1405هـ ـ 1985م)،تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط،مؤسسة الرسالة،بيروت ـ لبنان،الطبعة الثالثة.

16 ـ صحيح ابن حِبَّان بترتيب ابن بلبان:محمد بن حِبَّان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي(ت354هـ)،(1414هـ ـ 1993م) , تحقيق شعيب الأرنؤوط،مؤسسة الرسالة ـ بيروت،الطبعة الثانية.

17 ـ صحيح البخاري طبعة جديدة مصححه وملونة:لأبي عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري(194 ـ 256هـ)،(1422هـ ـ 2001م) دار إحياء التراث العربي ،بيروت ـ لبنان،الطبعة الأولى.

18 ـ صحيح سنن أبي داود: أبو عبدالرحمن محمد بن ناصرالدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري الألباني (ت1420هـ)، (1989م) مكتبة التربية العربية لدول الخليج.

19 ـ صحيح مسلم: مسلم الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري(ت261هـ)،تحقيق:محمد فؤاد عبدالباقي،دار إحياء التراث العربي ـ بيروت،(د.ط.ت).

20 ـ صحيح مسلم بشرح النووي:للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النَّووي(ت676هـ)، (1429هـ ـ 2008م) تحقيق وتعليق:محمد بيومي، دار الغد الجديد ـ القاهرة،الطبعة الأولى.

21 ـ طبقات الحفاظ : عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي أبو الفضل (ت911هـ)، (1403 هـ) دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى .

22 ـ علم أسباب ورود الحديث وتطبيقاته عند المحدثين والاصوليين:د.طارق أسعد حلمي الأسعد(2001م) ،دار ابن حزم ـ بيروت.

23 ـ كتاب الروح:لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن قيّم الجَوزية(691 ـ751هـ)، (1422هـ ــ 2002م)خَرَّجَ أحادِيثه خالد بن محمد بن عثمان،مكتبة الصفا ـ القاهرة،الطبعة الأولى.

24 ـ (كتاب المنتخب من أسباب النزول)للواحدي والسيوطي،تقديم الدكتور علي أبو الخير:ص611. مذيلاً بالمصحف المفسر تفسير وبيان للشيخ حسنين محمد مخلوف، دار الخير لطباعة القرآن الكريم، دمشق ـ سوريا،بيروت ـ لبنان.

25 ـ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح:علي بن سلطان محمد القاري(ت1014هـ)،(1422هـ ـ 2001م)دار الكتب العلمية،بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

26 ـ مجمع الأمثال:أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري،تحقيق:محمد محي الدين عبدالحميد،دار المعرفة ـ بيروت،بدون تاريخ.

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a118

27 ـ مجموع فتاوى ابن تيمية(التفسير):أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني أبو العباس(ت728هـ)، تحقيق:عبدالرحمن بن قاسم العاصمي النجدي،الناشر مكتبة ابن تيمية،بدون تاريخ.

28 ـ محاسن الإصطلاح وتضمين ابن الصلاح:أبو حفص عمر بن رسلان البلقيني(ت805هـ)،(1999م)تحقيق:خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت،الطبعة الأولى.

29 ـ المستدرك على الصحيحين:محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري(ت405هـ)،(1411هـ ـ 1990م)تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية ـ بيروت،الطبعة الأولى.

30 ـ المصباح المنير معجم عربي ـ عربي:أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقريّ،(1424هـ ـ 2003م)دار الحديث ـ القاهرة.

31 ـ معجم الصحاح قاموس عربي ـ عربي:للإمام إسماعيل بن حماد الجوهري،(1433هـ ـ 2012م)اعتنى به مأمون شيحا،دار المعرفة،بيروت ـ لبنان،الطبعة الرابعة.

32 ـ المنار المنيف في الصحيح والضعيف:لابن قيم الجوزية،تحقيق:أبو غده،(1994م) بيروت،المطبوعات الإسلامية،الطبعة السادسة.

33 ـ مناقب الشافعي:أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي(ت458هـ) (1390 هـ ـ 1970م)،تحقيق:السيد أحمدصقر،مكتبة دار التراث ـ القاهرة، الطبعة الأولى.

34 ـ منهج النقد في علوم الحديث:نورالدين محمد عتر الحلبي،(1418هـ ـ 1997م)دار الفكر ـ دمشق ـ سوريه،الطبعة الثالثة.

35 ـ نزهة النظر في شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر:الحافظ أحمد بن علي بن محمد المعروف بابن حجر العسقلاني (ت852هـ) (1427ـ 2006م)،تحقيق:حمدي الدمرداش،مكتبة نزار مصطفى الباز ـ المملكة العربية السعودية،ط2.

36 ـ النهاية في غريب الحديث:أبو السعادات المبارك ابن الأثير،تحقيق:طاهر أحمد الزاوي،(1979م)دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الثالثة،.

37 ـ نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخيار:محمد بن علي بن محمد الشوكاني،(1973م) دار الجيل ـ بيروت.

38 ـ الوجيز في اصول الفقه:الدكتور عبدالكريم زيدان،(1432هـ ـ 2011م)مؤسسة الرسالة ناشرون،بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

39 ـ الوسيط في علوم ومصطلح الحديث:محمد بن محمد بن سويلم أبو شهبة(ت1403هـ)،دار الفكر العربي،دون تاريخ الطبع.

*ـ موقع مقالات إسلام ويب.

* ـ الموقع الالكتروني:شبكة السنة النبوية،مقال بعنوان(فوائد معرفة أسباب ورود الحديث) htt://www.alssunnah.com/main/articles.

الهوامش

1 ـ سورة الحديد،جزء من الآية:21.

2 ـ كتاب الروح:ص80المسألة السابعة(الرد على الملاحدة والزنادقة المنكرين لعذاب القبر ونعيمه)فصل ـ الأمر الثاني.

3 ـ تدريب الراوي:ص24 تحت عنوان:وهذه المقدمة فيها فوائد، و يُنظر:(كتاب المنتخب من أسباب النزول) للواحدي والسيوطي، تقديم الدكتور علي أبو الخير:ص611. مذيلاً بالمصحف المفسر تفسير وبيان للشيخ حسنين محمد مخلوف.

4 ـ هو الإمام العلامة شيخ الإسلام الحافظ الفقيه المجتهد سراج الدين، أبو حفص عمر بن رسلان الكناني الشافعي، ولدفي ثاني شعبان سنة (724 هـ)، نال الإجازة من لدن الإمام المزي والذهبي وآخرين، وأخذ الفقه عن ابن عدلان والتقي السبكي،والنحو عن أبي حيان، انتهت إليه رئاسة المذهب والإفتاء وولي تدريس التفسير في جامع ابن طولون والظاهرية، أَلَّف في علم الحديث (محاسن الإصطلاح وتضمين ابن الصلاح) وله شرح على البخاري والترمذي،وافته المنية في العاشر من ذي القعدة سنة (805هـ). ينظر: طبقات الحفاظ للسيوطي: ص542 ـ 543.

5 ـ شيخ الإسلام وإمام الحفاظ في زمانه وحافظ الديار المصرية،بل حافظ الدنيا مطلقاً آنذاك،شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي الكناني العسقلاني ثم المصري الشافعي،ولد سنة(773هـ)،طلب الحديث سمع الكثير ورحل،ثم لازم شيخه الحافظ أبو الفضل العراقي،وبرع في الحديث وتقدم في جميع فنونه،وصنَّف التصانيف التي عم النفع بها كشرح البخاري وأشياء كثيرة تزيد على المائة،وافته المنية سنة(852هـ).ينظر: طبقات الحفاظ للسيوطي:ص552 ـ 553.

6 ـ هو الإمام الحافظ أبو الفضل جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد الخضري الأسيوطي،ولد سنة(849هـ)في مدينة أسيوط بصعيد مصر فنسب إليها،ونسبته الخضري فهي إلى محلة ببغداد،كان أبوه فقيها من فقهاء الشافعية،كان له خمس سنوات عندما توفي والده،حفظ القرآن الكريم وهو ابن ثماني سنوات،كان الكمال بن الهمام صاحب كتاب (فتح القدير)وصياً عليه،كان ذا حافظة قوية وذهن وقَّاد،حفظ عددا من المتون،سمع الشيخ البلقيني،وبعده لازم ولده علم الدين،ثم أبوزكريا يحيى بن محمد،وغيرهم وذكر شيوخه في كتابه(حاطب ليل وجارف سيل)،وله مؤلفات في كل علم وفن،بلغت مؤلفاته أكثر من خمسمائة مؤلف،وافته المنية سنة (911هـ)..ينظر: تدريب الراوي:ص10 ـ 14.

7 ـ صحيح البخاري:كتاب الجهاد والسير ـ باب فكاك الأسير ـ حديث رقم(3047).

8 ـ صحيح ابن حبَّان:ج531/15 مسند عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب عن النبي صلى الله عليه وسلم،حديث رقم(7055).

9 ـ يُنظر: موقع مقالات إسلام ويب،مقال بعنوان:مقدمة في أسباب ورود الحديث.

10 ـ المصباح المنير:كتاب العين ـ (العين مع اللام وما يثلثها):ص254.

11 ـ المصباح المنير:كتاب السين ـ (السين مع الباء وما يثلثها):ص159.

12 ـ يُنظر:المصباح المنير:كتاب الواو ـ (الواو مع الراء وما يثلثها): ص389. معجم الصحاح للجواهري: حرف الواو (ورد)ص1133.

13 ـ المصباح المنير:كتاب الحاء ـ (الحاء مع الدال وما يثلثها):ص78.

14 ـ الإتقان في علوم القرآن:ج116/1.

(*) منهج النقد في علوم الحديث:الدكتور نورالدين عتر:ص334.

15 ـ سبب ورود الحديث ضوابط ومعايير:ص 48ـ 49.

16 ـ هو عبدالرحمن بن مهدي بن حسان أبو سعيد البصري اللؤلؤي الحافظ ولد سنة(135هـ) روى عن شعبة ومالك والسفيانين والحمادين،وعنه ابنه موسى وابن المبارك وغيرهم.قال ابن المديني:كان أعلم الناس،وقال أبو حاتم:هو إمام ثقة،أثبت من يحيى بن سعيد،وأتقن من وكيع،وقال أحمد:إذا حدث ابن مهدي عن رجل فهو حجة،وافته المنية في البصرة سنة(198هـ).ينظر:سير أعلام النبلاء:ج192/9ترجمة رقم(56).طبقات الحفاظ للسيوطي:ص144ترجمة رقم(301).

17 ـ حلية الأولياء لأبي نعيم الأصفهاني:ج332/6.مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح:ج65/1 وفيها:((الثوري إمام في الحديث والأوزاعي إمام في السُنَّة ومالك إمام فيهما)).

18 ـ منهج النقد في علوم الحديث: ص334. وينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النَّواوي: (النوع التاسع و الثمانون) معرفة أسباب الحديث: ص649 ، والبيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف: ج3/1 المقدمة، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث:ج467/1.

19 ـ المقصود به حِجْرُ إسماعيل عليه السلام.

20 ـ الحديث متفق عليه أخرجه الإمام البخاري في كتاب الحج ـ باب فضل مكة وبنيانها،حديث رقم(1584):ص284،وفي كتاب التمني ـ باب ما يجوزُ مِنَ اللَّوْ ـ حديث رقم(7243):ص1279. أخرجة الإمام مسلم في كتاب الحج ـ باب جَدْرِ الكعبة وبَابَهَا ـ حديث رقم(405):ص498. صحيح مسلم بشرح الإمام النَّووي:ج79/9 ـ 80 كتاب الحج ـ باب نقض الكعبة وبنائها.

21 ـ خلفاً: يعني باباً.صحيح مسلم بشرح الإمام النَّووي:ج79/9 كتاب الحج ـ باب نقض الكعبة وبنائها.

22 ـ الحديث أخرجه الإمام البخاري في كتاب الحج ـ باب فضل مكة وبنيانها،حديث رقم(1585):ص284 . أخرجة الإمام مسلم ،واللفظ له: في كتاب الحج ـ باب نَقْضِ الكعبة وبنائها ـ حديث رقم(1333):ص496

23 ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة وشئ من فقهها وفوائدها: للألباني:ج106/1 .

24 ـ يُنظر:سبب ورود الحديث ضوابط ومعايير:ص105 و 108.

25 ـ الحديث متفق عليه أخرجه الإمام البخاري في كتاب بَدء الخلق ـ باب صِفَةِ النَّار وأنَّها مَخْلُوقَةٌ،حديث رقم (3264) ص:581، والإمام مسلم في كتاب السلام ـ باب لِكُلِّ داءٍ دَواءٌ،واستحباب التداوي،حديث رقم(2209).

26 ـ أخرجه الإمام البخاري في كتاب الوضوء باب لا تُسْتَقْبلُ القِبْلَةُ بِغائطٍ أو بول،إلاّ عند البناء،جِدارٍ أو نحوه، حديث رقم (144) ص:44،وكتاب الصلاة باب قِبْلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق،حديث رقم(394)ص:94. والإمام مسلم:كتاب الطهارة ـ باب الإسْتِطَابة حديث رقم(264).ولدى كلا الإمامين زيادة قول أبو أيوب الأنصاري:(فقدمنا الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت قِبَلَ القِبلةِ فننحرف عنها ونستغفر الله).

27 ـ سنن الترمذي:كتاب الصلاة ـ باب ما جاءَ أنَّ بين المشرق والمغرب قبلة:ج171/2و173حديث رقم (342)و (344) و قال حسن صحيح وصححه الألباني.سنن ابن ماجة:إقامة الصلاة ـ باب القبلة:ج323/1حديث رقم(1011).المستدرك على الصحيحين: ج323/1 باب فضل الصلوات الخمس،حديث رقم(741و742) وقال:هذا حديث صحيح على شرط الشيخين.

28 ـ زاد المعاد في هدي خير العباد:ج23/4 فصل في هديهِ في علاج الحُمَّى.

29 ـ يُنظر:الموقع الالكتروني:موقع إسلام ويب،مقال تحت عنوان مقدمة في أسباب ورود الحديث.

30 ـ صحيح سنن أبي داود للألباني:ج546/2.

31 ـ مناقب الشافعي للبيهقي:ج307/1.

(**) مجمع الأمثال للميداني النيسابوري:ج301/2.

32 ـ هو عمر بن أحمد بن عثمان أبو حفص البزار المعروف بابن أبي عَمْرو أهل عكبرا،قال الخطيب البغدادي:كتبتُ عنه بعكبرا سنة(410)،وكان ثقة أميناً،مقبول الشهادة عند الحكام،مات سنة(417)،قال:سمعته يذكر أنَّ مولده في سنة (320).ينظر:تاريخ بغداد:ج145/13 ترجمة رقم(5994).

33 ـ هو الإمام الفقيه المجتهد المحدث الحافظ العلامة شيخ الإسلام تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري المنفلوطي الصعيدي المالكي الشافعي،صاحب التصانيف ولد في شعبان(625هـ)بقرب ينبع من الحجاز،عمل كتاباً في علوم الحديث،كان من أذكياء زمانه واسع العلم كثير الكتب،ساكناً وقوراً ورعاً،ولِيَ قضاء الديار المصرية سنوات إلى أن مات في صَفر سنة (702هـ).يُنظر:تذكرة الحفاظ:ج181/4 ـ183 ترجمة رقم(1168).

34 ـ نزهة النظر في شرح نخبة الفكر:ص193.

35 ـ سبقت ترجمته في الهامش رقم(4).

36 ـ محاسن الاصطلاح للبلقيني:ص365.

37 ـ مدري:الخشبة على شكل أسنان المشط. النهاية في غريب الحديث لابن الأثير:ج115/2.

38 ـ أخرجه البخاري في كتاب الإستئذان ـ باب الإستئذان من أجل البصر،حديث رقم(6241)وكتاب اللباس ـ باب الامتشاط حديث رقم (5924). ومسلم في كتاب الآداب ـ باب تحريم النظر في بيت غيره حديث رقم(2156).

39 ـ يُنظر:الوجيز في اصول الفقه:د.عبدالكريم زيدان:ص167 ـ168.

40 ـ الحديث متفق عليه أخرجه الإمام البخاري في كتاب الشهادات ـ باب ماقيل في شهادة الزور حديث رقم(2654)،كتاب الأدب ـ باب عقوق الوالدين من الكبائر حديث رقم(5976)،كتاب الإستئذان ـ باب مَن اتكأ بين يدي أصحابه حديث رقم(6274)،كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم ـ باب إثم مِن أشرك بالله وعقوبته في الدنيا والآخرة حديث رقم(6919).أخرجه الإمام مسلم في كتاب الإيمان ـ باب بيان الكبائر وأكبرها حديث رقم(143).

41 ـ تدريب الراوي:النوع الرابع والثلاثون ـ ناسخ الحديث ومنسوخه:ص461.

42 ـ أسباب ورود الحديث:محمد رأفت:ص36.

43 ـ سنن ابن ماجة:ج501/1 باب ما جاء في زيارة القبور حديث رقم(1517)وضعَّفه الألباني،المستدرك على الصحيحين: ج530/1 كتاب الجنائز حديث رقم(1393).

44 ـ سنن أبو داود:ج49/1 باب في ترك الوضوء مما مست النار حديث رقم(192)،وصححه الألباني.

45 ـ سنن أبو داود:ج308/2كتاب الصوم ـ باب في الصائم يحتجم حديث رقم(2367 و 2368 و 2369 و 2370 و2371) و حكم الألباني بصحتها.

46 ـ صحيح الإمام مسلم:ج862/2 باب جواز الحجامة للمحرم حديث رقم(1202).

47 ـ سنن أبو داود: ج165/4 كتاب الحدود ـ باب إذا تتابع في شرب الخمر حديث رقم (4485). وصحيح مسلم بشرح النووي: 11 /192 كتاب الحدود ـ باب حد الخمر.

48 ـ تدريب الراوي:ص462 ـ 463.

49 ـ أسباب ورود الحديث:محمد رأفت:ص102 ـ 103.

50 ـ مجموع فتاوى ابن تيمية(التفسير):ج291/2فصل في ذكر خلاف السلف في التفسير.

51 ـ علم أسباب ورود الحديث وتطبيقاته عند المحدثين والاصوليين:ص44.

52 ـ أخرجه الإمام البخاري في كتاب البيوع ـ باب ما يُتَنَزَّهُ مِنَ الشُّبُهات،حديث رقم(2005).والإمام مسلم في كتاب الزكاة ـ باب تحريم الزكاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وهم بنو هاشم وبنو المُطَّلِب دون غيرهم،حديث رقم(1071)وفيه زيادة([من]الصدقة).

53 ـ تدريب الرواي:النوع السابع الموقوف:ص147.

(&)الكتاب المصنف في الأحاديث و الآثار لابن أبي شيبة:ج477/5حديث رقم(28114).

54 ـ أورده الإمام البخاري:كتاب الآذان ـ باب مَنْ أَخَفَّ الصلاة عِنْدَ بُكاءِ الصَّبِيِّ،حديث رقم(708).

55 ـ أخرجه الإمام البخاري في كتاب الآذان ـ باب مَن أخَفَّ الصلاة عند بكاء الصبيّ،حديث رقم(710). والإمام مسلم في كتاب الصلاة ـ باب أَمْر الأئمة بِتَخفيف الصلاة في تَمام،حديث رقم(470).

56 ـ يُنظر:سبب ورود الحديث: د.محمد عصري:ص35 ـ 39،ويُنظر:أسباب ورود الحديث:د.محمد رأفت:ص15.

57 ـ المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن قيم الجوزية: ص102.

58 ـ أسباب ورود الحديث:محمد رأفت:ص102.

59 ـ ينظر:سنن الترمذي:ج597/3 كتاب البيوع ـ باب ما جاء في التسعير،حديث رقم(1314).

60 ـ يُنظر:نيل الأوطار للشوكاني:ج334/5 ـ 335 باب النهي عن التسعير.

61 ـ علم أسباب ورود الحديث وتطبيقاته عند المحدثين والاصوليين: ص44 .

62 ـ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: ج339/13.

63 ـ الموقع الالكتروني:شبكة السنة النبوية،مقال بعنوان(فوائد معرفة أسباب ورود الحديث) htt://www.alssunnah.com/main/articles.

64 ـ علم أسباب ورود الحديث:محمد الأسعد:ص46.

65 ـ رواه البخاري في كتاب الصوم ـ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لمن ظلل عليه واشتد الحر:((ليس من البر الصوم في السفر))،حديث رقم(1946) واللفظ له.ومسلم في كتاب الصوم ـ باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية،حديث رقم(1115).

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a118